جدا ، فبدون استكمال بناء رأس المال التحتي لا يمكن للمجتمع المعني ان يلج مرحلة التصنيع المتوسط او الثقيل .

لقد عرفت أسرائيل هذا النمط من التضخم في مرحلة ما قبل ١٩٦٦ ، وهي الحقبة التي نفذ فيها البرنامج التصنيعي الشامل الذي غطي بأموال التعويضات الالمانية الغربية[١٠]،ويمكن لنا ملاحظة ذلك من التذبذب الحاد في معدلات التضخم من مرحلة لأخرى كما يدلنا على ذلك الجدول التالي :

جدول بتغير الأسعار في الفترة بين
١٩٥٣ ـ ١٩٧٦ (أساس القياس العام السابق)

السنة	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩[١١]	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
نسبة التضخم	٤٣٪	٢٤٪	١٣٪	١٥٪	١٦٪	٩٪	٢٪	٢,٣٪	٦,٨٪	٩,٤٪
السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦[١٢]	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
نسبة التضخم	٦,٦٪	٥,١٪	٧,٧٪	٨٪	١,٦٪	٢,١٪	٢,٥٪	٦,١٪	١٢٪	١٢,٩٪
السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦[١٣]						
نسبة التضخم	٢٠٪	٢٩,٧٪	٢٩,٣٪	٣١,٣٪						

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن أعلى معدلات التضخم قد كانت للسنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ ، ولقد قيل بشأن العام ١٩٥٧ أنه الوقت الذي « أصبحت فيه المصانع الأسرائيلية جاهزة لأستقبال الآلات »[١٤] ،ولذا، فقد هبط معدل التضخم في السنوات اللاحقة بهذه النسبة أو تلك ، ولكنها لم تبلغ في أي من سنوات المرحلة الثانية المعدلات التي بلغتها في سنوات المرحلة الأولى ، وذلك عائد الى أختلاف طبيعة المرحلتين .

لقد ظهرت النتائج المستقبلية الهامة في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ، اذ، وبالرغم من وقوع الحرب ، هبط معدل التضخم الى أدنى معدل له في تاريخ أسرائيل الأقتصادي حيث لم تبلغ النسبة سوى ١,٦٪ .

هبوط معدل التضخم ، بعد ١٩٦٧ ، هو الوجه الآخر للطاقة الأنتاجية العاطلة في الصناعة الأسرائيلية سنة ١٩٦٦ ، تلك الطاقة التي أمكن تشغيلها بفعل الموارد التي توفرت للأقتصاد الأسرائيلي أثر حرب ١٩٦٧ . لأن مزيداً من الأنتاجية ، ومزيداً من السلع المعروضة ، وهو ما حدث فعلاً ، سيعني بدرجة او بأخرى توازنا بين عرض النقود وعرض السلع وبالتالي أستقراراً نسبياً في الاسعار .

التضخم بفعل قرار سياسي

النوع الرابع من التضخم ، وهو ما تعاني منه أسرائيل حالياً ، هو التضخم الناتج عن قرار سياسي ، دون أن يكون لأعتبارات السوق المحلية ، دور أساسي فيه ، والحديث عن هذا الأمر ، هو بالأساس حديث عن السياسة الأقتصادية الجديدة التي تنفذها